رضا: «الصحة العامة» تتولى مراقبة الوضع بكل دقة

«الصحة» و«التربية» تنفيان وجود حالات غير طبيعية لمرض الجرب

جانب من المؤتمر

الأثري: «التربية» ستتخذ كافة الإجراءات الاحترازية

رياض عواد

عقدت وزارة الصحة صباح أمس مؤتمرا صحفيا في مستشفى العدان صباح أمس بحضور وكيل وزارة التربية د. ووكيل وزارة الصحة الكويتية الدكتور مصطفى رضا ووكيل وزارة التربية د. هيثم الأثري ومدراء المستشفيات الحكومية بدولة الكويت ورؤساء أقسام الجلدية ومدير إدارة منع العدوى بالوزارة وذلك للوقوف على ما أثير مؤخرا عن تفشي مرض الجرب في بعض المدارس.

ونفى الدكتور مصطفى رضا تسجيل الوزارة أي حالات غير طبيعية لمرض الجرب في البلاد، مشددا على أن ما تم تداوله بهذا الشأن غير صحيح وأنه لم يتم تحويل أي مريض إلى أي مستشفى بهذا الصدد طوال الأشهر الماضية.

وأضاف رضا أن ما أشيع عن تفشي مرض الجرب في الكويت غير صحيح مؤكدا أن إدارة الصحة العامة تتولى مراقبة الوضع الإقليمي بكل دقة.

وذكر أن لدى الوزارة خططا وقائية للتعامل مع مثل هذه الأمراض الوبائية في حال حدوثها مؤكدا إبلاغه بأن المخزون الاستراتيجي لأدوية المرض يكفي احتياجات البلاد ثمانية أشهر.

وكان الوكيل رضا قد نفى أول أمس الثلاثاء صحة ما تم تداوله عن «تفشي مرض الجرب في البلاد واكتشاف 200 حالة في مستشفى العدان و70 حالة في مستشفى الجهراء» مشددا على أن ذلك غير صحيح جملة وتفصيلا.

وطالب وسائل الإعلام بتحري الدقة عند نشر المعلومات مشددا على احتفاظ الوزارة بحقها في اتخاذ كل الإجراءات القانونية ضد كل من يقوم بنشر الأخبار العارية من الصحة مسببا الهلع بين المواطنين والمقيمين.

من جهته أكد وكيل وزارة التربية الدكتور هيثم الأثري تواصله مع مديري المناطق التعليمية في جميع محافظات الكويت ومدراء المدارس لا سيما بالمناطق الخارجية مبينا عدم تسجيل أي حالة من حالات الإصابة بمرض الجرب.

وقال الأثري في كلمته خلال المؤتمر الصحفي « لقد تم التواصل مع جميع مدارس الكويت الذين أكدوا مجتمعين عدم وجود أي إصابة وان ما اشيع غير صحيح وكذلك مع وزارة الصحة التي اكدت عدم وجود أي إصابة وانه لم يتم الإبلاغ عن أي حالة مؤخرا «.

وأضاف أن (التربية) و(الصحة) على تنسيق مستمر عبر اللجان المشتركة للتعامل مع مثل هذه الأوبئة في حال وقوعها مؤكدا ان التربية ستقوم باتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية تفاديا لوقوع مثل هذه الأوبئة مستقبلا من اجل الحفاظ على طلبة المدارس.

من جانبه نفى مدير مستشفى الجهراء الدكتور علي المطيري وجود أي إصابة بالمرض او تم تشخيصها مؤخرا بالمستشفى مؤكدا انه طوال الثلاثة اشهر الماضية لم يتم تسجيل سوى حالة الى ثلاثة حالات لأشخاص لم يكترثون بالنظافة وتم علاجهم وشفائهم وخروجهم من المستشفى.

وقال المطيري في كلمة مماثلة خلال المؤتمر « ان المعدل الطبيعي للمرض وفق احصائيات المنظمات الصحية العالمية تتراوح بين 5ر1 الى 3 في المئة والكويت لم تصل الى تلك النسب بسبب التوعية المجتمعية الصحية المستمرة.

الدوسري: هيئة الطرق أنجزت 28 في المائة من مشروع الطريق الواصل بين ميناءعبدالله والوفرة

رياض عواد

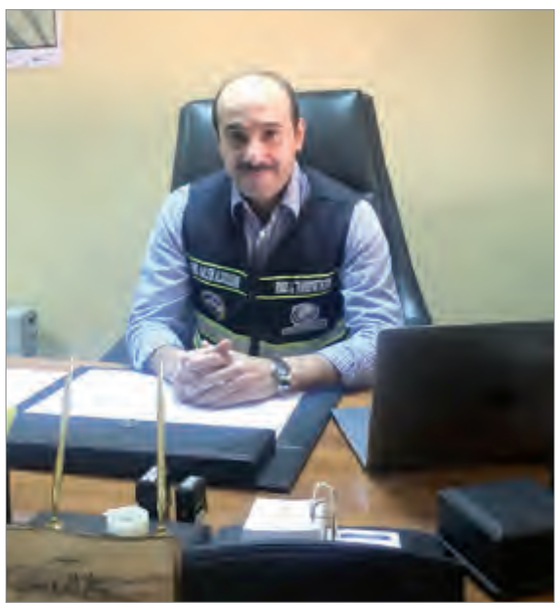

م.سالم الدوسري

أكد مهندس مشروع إنشاء طرق وجسور للطريق الواصل بين ميناء عبدا لله والوفرة ..المهندس سالم الدوسري سير المشروع بخطى ثابتة نحو الانجاز إذ بلغت نسبة الإنجاز (28) في المئة حتى تاريخه، موضحا أن المشروع يأتي ضمن المشاريع التي تنفذها الهيئة العامة للطرق والنقل البري بهدف تسهيل حركة المرور لسكان منطقة صباح الأحمد ومدينة الوفرة، إضافة تقليل الحوادث المرورية ورفع مستوى الأمن والسلامة وإعادة تأهيل الطرق القائمة وإنشاء طرق حديثة حسب المعايير التصميمية للطرق السريعة .

وأوضح الدوسري في تصريح صحافي أن المشروع من المشاريع المهمة التي تنفذها الهيئة والتي تتضمن أعمال كبرى تتمثل في أربع أقسام ويبلغ أطوال الطرق الاجمالية 41 كيلو متر إضافة إلى 9 تقاطعات معظمها عبارة عن جسور علوية لتأمين إنسابية مرورية مع دوار على مستوى الأرض وذلك لتأمين الربط بين المدن السكنية وتأمين ال U–TURN، لافتا إلى أن طول الطريق رقم 306 يشمل 41 كيلو متر إضافة إلى تسع حارات ما يوضح أن الأعمال التي يتضمنها المشروع ضخمة وسوف تسهم بدورها في توفير طرق وخدمات وبنية تحتية تجعل من المدن الجديدة أكثر جذبا للسكان لاسيما أن توجه الدولة يصب في نفس الهدف والرؤية .

وشدد الدوسري على حرص الجهاز التنفيذي ممثل الهيئة بالمشروع على تسريع وتيرة العمل وحث العاملين على مضاعفة الجهد لإنجاز المشروع ومواجهة كافة التحديات التي تواجهه بالتعاون والتنسيق مع كافة الجهات الحكومية المعنية وذلك بتوجيهات واضحة من المدير العام للهيئة المهندس أحمد الحصان الذي يولي المشروع إهتماما كبيرا كونه يخدم على مناطق سكنية جديدة تحتاج إلى المزيد من الطرق والخدمات، كما يحرص الجهاز داخل المشروع على توافر كافة الاشتراطات التعاقدية لخروجه بالمواصفات التصميمية المطلوبة التي تفي بكافة متطلبات واحتياجات السكان ومرتادي الطرق من خلال تطبيق وتنفيذ أفضل المقاييس والمعايير العالمية المتبعة في مشاريع الطرق .

وتابع الدوسري هناك حرص كبير داخل المشروع على توفير اجراءات الامان والسلامة في مناطق العمل على مدار الساعة للحفاظ سلامة مرتادي الطريق من المواطنين والمقيمين ويعد هذا الأمر من أولويات العمل بالمشروع الذي سيكون علامة بارزة وإضافة جديدة لشبكة الطرق في البلاد التي تشهد حاليا نقلة نوعية في مختلف المناطق لاسيما داخل وخارج المدن السكنية الجديدة.

جانب من المشروع

تترأس اجتماع اللجنة العليا لانتخابات المجلس البلدي

المنفوحي: الحد من انتشار الإعلانات غير المرخصة وتهيئة الأجواء لنجاح العرس الديمقراطي

المنفوحي مترئساً الاجتماع

أكد مدير عام البلدية المهندس أحمد المنفوحي على أنه من أولى إهتمامات البلدية تسهيل اجراءات ترخيص المقرات الإنتخابية للمرشحين داعيا المرشحين إستخراج التراخيص اللازمه لمقراتهم الإنتخابية موضحا بإنه يحق لكل مرشح إقامة مقرين واحد للرجال و آخر للنساء وذلك بعد إستخراج كتاب الترشيح و متابعة الإجراءات مع الجهات المختصة مع ضرورة قيامه بدفع تأمين مالي وقدرة 500 دينار لكل مقر إلى جانب التزامه بإشتراطات الترخيص التي تنص على منع اقامة المقرات على الساحات المبلطة او المسفلتة او تسويرها بأي شكل كان سواء كانت سواتر زراعية او ترابية وعدم اتلاف اي مزروعات في الموقع او عمل حفر على ان يتم تسليم الموقع بعد نهاية الانتخابات بالحال التي كان عليها .

وشدد المنفوحي على الحد من تفشي ظاهرة إنتشار الإعلانات غير المرخصة الخاصة بالإنتخابات وعملية تنظيم و تهيئة الأجواء الإنتخابية طبقا للمرسوم رقم 94 لسنة 2018 بتحديد الدوائر الإنتخابية لعضوية المجلس البلدي جاء ذلك خلال ترؤسه إجتماع اللجنة العليا المنعقد صباح أمس لإتخاذ الترتيبات و الإستعدادات الخاصة بانتخابات المجلس البلدي 2018م .

وأكد المنفوحي على ضرورة التزام المرشح بشروط النظافة ، الابتعاد عن خطوط الكهرباء والضغط العالي على أن يكون المقر الإنتخابي مقابل ساحة لمواقف السيارات وأن يبتعد مسافة 500 م عن المدارس ، أن يلتزم الإبتعاد بمسافة 200م بين مقره الإنتخابي و المقر الآخر مبينا بأنه في حال إقامة المقر في القسائم الخاصة ان تكون بعيدة عن الطرق السريعة والاشارات وان تكون بجانب ساحات مفتوحة و المنازل المرخصة تعامل كمقار انتخابية وبالتالي يسمح لها بتعليق اللوحات الاعلانية وفقا لضوابط وشروط قانون الانتخاب .

وأضاف المنفوحي بأنه يشترط الحصول على موافقة مالك القسيمة أو من يمثلة قانونيا و في حال عدم الإستدلال على مالكها يؤخذ تعهد على صاحب الترخيص بإزالتة في حال تقديم صاحب القسيمة أو من يمثلة بالإعتراض على إقامتة مع مراعاة عدم إستخدام مكبرات الصوت أو ازعاج المنازل المجاورة حفاظا على الأخلاق العامة .

وقال المنفوحي ان الاعلانات على المقار والمنازل تقع ضمن مسؤولية البلدية وفي ما يخص الحافلات الثابتة والموجودة داخل المقر الانتخابي فبإمكانية المرشحين ان يضعوا عليها الاعلانات طالما كانت هذه الحافلات داخل المقار ولكن ليست خارجها مهما كان شكلها وحجمها مع منع تواجدها في الخارج ان كان بقصد الدعاية الانتخابية مذكرا بان المادة (31 مكررا و 31 مكررا أ) من القانون تنص على حظر اقامة اكشاك او خيام او أي شيء من هذا القبيل او استعمال جميع وسائل النقل بقصد الدعاية الانتخابية امام لجان الاقتراع او غيرها أو وضع أي لافتات أو صور أو شكر أو تهنئة للمرشحين في الطرق العامة أو المنشآت أو المباني العامة كدعاية للمرشحين وللبلدية الحق بإزالة أي مقر مخالف على نفقة المخالف دون سابق إنذار ويعاقب كل من يخالف احكام هذه المادة بغرامة مالية لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار.

تشكيل لجنة عليا لانتخابات المجلس البلدي لعام 2018

أصدر مدير عام بلدية الكويت المهندس أحمد المنفوحي قرارا إداريا يقضي بتشكيل لجنه عليا للقيام بإتخاذ الترتيبات و الإستعدادات الخاصة بإنتخابات المجلس البلدي لعام 2018 م برئاسته وعضوية

نواب المدير العام لشئون قطاعات أفرع البلدية بالمحافظات ونائب المدير العام لشئون قطاع المالية و الإدارية و مدراء الأفرع في المحافظات و مدير ادارة العلاقات العامة و المنسق العام بين وزارتي البلدية و الداخلية و المستشار القانوني بمكتب مدير عام البلدية و مراقب عام التنسيق الفني و اللجان – مكتب مدير عام البلدية لإتخاذ كافة الإجراءات و الترتيبات المتعلقة بإستعدادات البلدية لإنتخابات المجلس البلدي لعام 2018 ، التنسيق بين البلدية و كافة الجهات الأخرى ذات العلاقة و فقا لأحكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات مجلس الأمة وتعديلاته والقوانين والأنظمة الأخرى إلى جانب متابعة تنفيذ الإشتراطات و الضوابط الخاصة بتراخيص الإعلانات والمقار الإنتخابية لعضوية المجلس البلدي 2018م في ضوء الأحكام الواردة بالقانون رقم 35 لسنة 1962 ولائحة الإعلانات في الأماكن العامة والوقوف على إحتياجات البلدية اللازمة لأداء دورها المنوط بها بالإنتخابات لإتخاذ ما يلزم بشأنها ، التنسيق مع وزارة الداخلية وغيرها من الجهات الحكومية ووسائل الإعلام بشأن خطة البلدية وإستعداداتها والإنجازات التي قامت بها خلال الإنتخابات إلى جانب متابعة أعمال نظافة جميع المواقع المخصصة للإقتراع والمناطق المحيطة بها حسب إختصاصات البلدية والتنسيق مع الجهات المعنية بهذا الشأن.

فريق الغوص ينتشل يختاً غارقاً في نقعة الشملان زنته 40 طناً

يخت نقعة الشملان عند بداية عملية انتشاله

تمكن فريق الغوص الكويتي التابع للمبرة التطوعية البيئية من انتشال يخت غارق في نقعة الشملان بشرق زنته 40 طنا وطوله 50 قدما بالتعاون مع بلدية الكويت ومؤسسة الموانئ الكويتية والهيئة العامة للبيئة والاتحاد الكويتي لصيادي الأسماك وإدارة سوق شرق.

وقال مسؤول العمليات البحرية في الفريق وليد الشطي ل (كونا) أمس الأربعاء إن اليخت غرق في النقعة قبل ثلاث سنوات وكان يسبب إعاقة لرسو السفن داخل مرفأ نقعة الشملان ويشكل خطورة على الملاحة بها مسببا تلوث المياه بالنقعة.

وأضاف الشطي أن الفريق تلقى التوجيه من الجهات الحكومية المسؤولة عن النقعة لضرورة انتشال هذا اليخت إذ قام غواصو الفريق بانتشاله وواجهوا صعوبات كثيرة لوجود مخلفات عديدة في قاع الموقع من شباك صيد وحبال ومخلفات سفن محطمة إضافة الى الترسبات الطينية.

وأوضح أن الفريق تولى رفع الأجزاء وانتشالها جزئيا وعلى مراحل عدة باستخدام أداوت لتكسير اليخت إلى أجزاء لتسهيل مهمة انتشاله ثم استخدام الحقائب الهوائية لتعويم الأجزاء المتبقية من بدن اليخت وتم سحبه إلى موقع معين ثم رفعه بواسطة رافعة إلى خارج الماء فتكسيره عن طريق حفارات بلدية الكويت من أجل نقله إلى مركز تخزين السفن الغارقة بالبلدية.

وذكر أن نقعة الشملان تعاني كثرة الترسبات الطينية مع وجود المخلفات في القاع على الرغم من إنجاز مشروع تنظيفها منذ سنوات عدة من قبل مؤسسة الموانئ الكويتية مطالبا بضرورة الإسراع في رفع السفن الغارقة نظرا إلى ضررها على الكائنات البحرية لاحتوائها على الوقود والزيوت إضافة إلى أنها مسببة لإعاقة الملاحة البحرية. وطالب الصيادين الموجودين بكثرة في النقعة بالتوقف عن رمي المخلفات الضارة للبيئة والحرص على إبقائها مرفأ بحريا ذا طابع تاريخي قديم يعبر عن عراقة النشاط البحري الكويتي وواجهة بحرية جميلة في عاصمة الكويت.